

المخاض الرسمية

## الجمعية العامة



الدورة الثالثة والسبعون

الجلسة العامة ٤٧

الخميس، ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيسة: السيدة إسبينوسا غارسييس . . . . . (إكوادور)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٥٥.

البند ٣٨ (تابع)

الحالة في الشرق الأوسط

مشروع القرار (A/73/L.42)

مشروع التعديل (A/73/L.46)

في يوم الجمعة الماضي، اتخذت الجمعية العامة ستة قرارات - وأكرر ستة قرارات - تدين إسرائيل في يوم واحد (انظر A/73/PV.43). وفي المتوسط، تصوت الأمم المتحدة ضد إسرائيل ٢٠ مرة في السنة. وعلى مر السنين، صوتت الأمم المتحدة لإدانة إسرائيل أكثر من ٥٠٠ مرة. هذا هو ما يبدو عليه اليوم العادي في الأمم المتحدة.

وبقدر ما ترى الولايات المتحدة ذلك السجل مروعا، لا يمكن لأحد أن يشكك في أن الأمم المتحدة معروف عنها عداؤها لدولة إسرائيل. ولكن علاوة على ذلك، سيحري تصويت آخر بعد ظهر هذا اليوم مما يتيح للجميع فرصة أخرى لتسجيل مواقفهم على نحو معاد لإسرائيل. والمسألة المطروحة علينا الآن مختلفة تماما، وهي، ما إذا كانت الأمم المتحدة ترى الإرهاب مقبولا إذا كان موجها ضد إسرائيل - وضد إسرائيل فحسب.

إن هذا أمر ينبغي لنا جميعا التفكير فيه مليا. ومشروع القرار المعروض علينا (A/73/L.42) لا يعلق على خصائص

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة الولايات المتحدة الأمريكية لعرض مشروع القرار A/73/L.42.

السيدة هيلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): إن اليوم يمكن أن يشكل يوما تاريخيا في الأمم المتحدة أو مجرد يوم عادي آخر. اليوم، يمكن أن يكون يوما تدين فيه الجمعية العامة بصوت عال، دون قيد أو شرط وبوضوح أخلاقي، واحدة من أكثر حالات الإرهاب وضوحا وبشاعة في العالم، أو أن يكون يوما ترفض فيه القيام بذلك.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506، (verbatimrecords@un.org) وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة مبنية

الرجاء إعادة التدوير



1841583 (A)



يدين إسرائيل ولم تتخذ قرارا واحدا يدين حركة حماس. وبمثل ذلك أكثر من أي شيء آخر إدانة للأمم المتحدة نفسها.

واليوم، في هذه اللحظة، يمكن للأمم المتحدة تغيير ذلك السجل المشين. إن العالم بدأ يعترف بالزيادة الخطيرة والمثيرة للقلق لمعاداة السامية عبر مختلف أنحاء العالم. وتحدث الأمين العام علنا وبقوة معارضا لذلك، وكذلك فعل العديد من رؤساء الدول والبرلمانات في جميع أنحاء العالم. ولكن ما اختارت الأمم المتحدة القيام به اليوم سيجسد كثيرا جدية كل بلد عندما يتعلق الأمر بإدانة معاداة السامية، لأنه لا يوجد أمر أكثر معاداة للسامية من القول إن الإرهاب ليس إرهابا عندما يستخدم ضد الشعب اليهودي والدولة اليهودية.

لا يوجد شيء أكثر معاداة للسامية من القول إننا لا نستطيع إدانة الإرهاب ضد إسرائيل، بينما لا نتردد لدقيقة واحدة في إدانة نفس الأفعال إذا كانت موجهة ضد أي بلد آخر. لقد شاهدت البلدان التي لا تتخذ هذه المواقف من تلقاء نفسها تجتمع هنا في الأمم المتحدة وتتخلى عن كل شعور بالإخلاص وكل إحساس بالدقة وكل إحساس بالحقيقة.

اليوم لدينا الفرصة لتغيير ذلك. يمكننا التكاتف معا كقوة موحدة وأخلاقية وقوية من أجل تحقيق السلام الذي أراده مؤسسو هذه الهيئة.

لكن إن لم يكن ذلك كافيا لإقناع أعضاء الجمعية العامة، أطلب إليهم أن يضعوا جانبا للحظة الموت والدمار الذي ألحقته حماس بإسرائيل. أطلب منهم أن يفكروا في المعاناة التي ألحقها الشعب الفلسطيني بنفسه. وما فتئت حركة حماس تمثل حكومة الأمر الواقع في غزة منذ عام ٢٠٠٧، ومع ذلك، بعد مضي ١١ عاما من حكم حماس، لا تتوفر في غزة الكهرباء إلا لبضع ساعات فقط في اليوم. ولا يمكن سوى لـ ١٠ في المائة من السكان الوصول إلى مياه الشرب المأمونة. ويقترَب معدل البطالة من ٥٠ في المائة بل ويزيد - وهو أحد أعلى معدلات

أي اتفاق سلام. وكما قلت، فقد علقت الأمم المتحدة مئات المرات على ما تود أن تراه في اتفاق سلام، وستقوم بذلك مرة أخرى في وقت لاحق اليوم. والهدف من مشروع القرار هذا هو الدفاع عن عنصر أساسي من عناصر السلام. وهذا الأساس هو رفض الإرهاب، لأننا جميعا نعلم أنه لا يمكن تحقيق السلام دون وجود اتفاق عام على أن الإرهاب أمر غير مقبول.

فلنتحدث عن بعض أنشطة حماس، وهي كيان مدرج في قوائم الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وغيرهما باعتبارها منظمة إرهابية. إن ميثاق حماس يدعو علانية إلى تدمير إسرائيل؛ وتكرر البيانات الصادرة عنها باستمرار ذلك الهدف. وعلى مر السنين، استخدمت حماس العديد من الطرق الممحنة لتنفيذ هجمات إرهابية. ففي البداية، استخدمت التفجيرات الانتحارية. فخلال التسعينات من القرن الماضي وأوائل الألفية الثالثة، استقل أعضاء مسلحون بالقنابل من حركة حماس حافلات إسرائيلية ودخلوا مطاعم إسرائيلية وفجروا أنفسهم، مما أدى إلى مقتل المئات من المدنيين الأبرياء وإصابة آلاف آخرين.

ومنذ ذلك الحين، انتقلت إلى إطلاق الصواريخ بشكل عشوائي على إسرائيل من غزة، حيث أطلقت آلاف منها في السنوات الخمس الماضية، بما في ذلك أكثر من ٤٠٠ صاروخ خلال فترة يومين في الشهر الماضي. وقد استهدفت الأحياء وأصبحت حافلة بصاروخ موجه مضاد للدبابات.

وفي الآونة الأخيرة، تغيرت الأساليب التي تنتهجتها حماس مرة أخرى، إذ اعتمدت المزيد من أساليب قتل تلمذيين الإسرائيليين وإلحاق أضرار بالممتلكات المدنية الإسرائيلية. وقد أطلقت الآلاف من الطائرات الورقية والبالونات المشتعلة، والتي حملت في كثير من الأحيان الرموز النازية نحو المناطق المدنية الإسرائيلية. هذه حالة نموذجية للإرهاب. ومع ذلك، في خضم كل هذا، لم تقم الأمم المتحدة على الإطلاق - وأكرر على الإطلاق - باتخاذ قرار يدين حركة حماس. واتخذت ٧٠٠ قرار

على مشروع القرار A/73/L.42، الذي قدمته الولايات المتحدة الأمريكية.

وكما فعلنا في مناسبات أخرى، نعلن التزامنا الثابت بجميع الجهود الدولية التي قد تفضي إلى التوصل إلى حل سلمي للاحتلال الذي يعاني منه الشعب الفلسطيني. وفي هذا الصدد، فإننا ندعم مبادرات مثل خارطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية ومبادئ مدريد ومبادرة السلام العربية وغيرها من المبادرات التي تشكل ضماناً لتحقيق سلام عادل ودائم، حتى يتمكن الشعبان من العيش داخل حدود آمنة ومعترف بها.

وعلاوة على ذلك، فإننا نؤكد من جديد اقتناعنا بأن الحل الوحيد في الأجل الطويل لاحتلال فلسطين هو الحل القائم على وجود دولتين، الذي سيفضي في نهاية المطاف إلى إقامة دولة فلسطينية حرة ومستقلة وذات سيادة داخل الحدود الدولية لما قبل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، وفقاً لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة. وكما ذكرنا في مناسبات أخرى، فإن وفد بلدي يدين أي عمل يؤدي إلى العنف أو يعرض للخطر أرواح المدنيين. ونحن نطلب من جميع الأطراف إيلاء الأولوية لحماية المدنيين والهياكل الأساسية.

وبعد إجراء عدد من المشاورات، قرر وفد بلدي سحب مشروع التعديل الذي قدمه لأننا نعتقد أن القيام بذلك سيساعد على ضمان أن تضطلع الجمعية العامة بدورها في هذه المسألة البالغة الأهمية. ونغتنم هذه الفرصة لندعو جميع الممثلين والدول الأعضاء إلى الانضمام إلى مبادرة اعتماد مشروع القرار الذي اقترحه وفد الولايات المتحدة بأغلبية ثلثي أعضاء الجمعية العامة. وأكرر التأكيد على أن وفد بلدي قد اتخذ قراراً بسحب مشروع التعديل، ونطلب من الرئاسة أن تأخذ هذا القرار بعين الاعتبار.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): سحبت دولة بوليفيا المتعددة القوميات مشروع التعديل الوارد في الوثيقة A/73/L.46.

البطالة في العالم بأسره. وتستخدم حماس التعذيب والاعتقال التعسفي لمعاكبة خصومها السياسيين. لقد جعلت من غزة دولة بوليسية، كل ذلك بينما تنفق مواردها، بما في ذلك موارد الأمم المتحدة، على الصواريخ وأنفاق الإرهاب. والشعب الفلسطيني هو من يعاني الأمرين بسبب حماس. من أجل مصلحة الشعب الفلسطيني، ينبغي للعالم أن يجاهر برفض ما تنتهجه حماس من دمار وما لا تزال تتسبب فيه.

إن مشروع القرار المعروض علينا سيصحح خطأ تاريخياً. والأهم من ذلك أنه سيضع الجمعية العامة في صف الحقيقة والتوازن في الجهود المبذولة لتحقيق السلام في الشرق الأوسط. إن مشروع القرار يدين الهجمات الصاروخية التي تشنها حماس على المدنيين الأبرياء. ويطالب حماس وغيرها من الميليشيات بإنهاء شن الهجمات العنيفة، بما في ذلك استخدام الطائرات الورقية المشتعلة، كما يؤكد من جديد دعم الأمم المتحدة للسلام العادل والدائم والشامل. وقبل أن تتمكن الجمعية العامة من الدعوة إلى التسوية والمصالحة بين الفلسطينيين وإسرائيل، يجب عليها إدانة إرهاب حماس على نحو لا لبس فيه بشكل علني. وبغض النظر عما يعتقد أي بلد في هذه القاعة بشأن تسوية سلمية في المستقبل، فإن دعم مشروع القرار هذا يمثل خطوة أساسية لتحقيقها. فالسلام يجب أن يبنى على الحقيقة.

وأود أن أسأل الإخوة والأخوات العرب عما إذا كانت الكراهية بتلك القوة. هل الكراهية تجاه إسرائيل قوية لدرجة أنهم سيدافعون عن تنظيم إرهابية - تنظيم يلحق ضرراً مباشراً بالشعب الفلسطيني؟ ألم يكن الوقت لتصبح تلك الكراهية من الماضي؟ ولتحقيق السلام والأمن الحقيقيين في المنطقة بأسرها، ألم يكن الوقت ليتخلى الطرفان عن تلك الكراهية؟ وخدمة للسلام ومن أجل هذه الهيئة، أحث زملائي بكل احترام على تأييد مشروع القرار الذي قدمته الولايات المتحدة.

السيد يورنتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): قدم وفد بلدي مشروع التعديل A/73/L.46

مشروع القرار المقدم من الولايات المتحدة (A/73/L.42). ومنذ أن أتيت إلى الأمم المتحدة، والجميع يسمعون في هذه القاعة أنكلم عن ازدواجية المعايير وعن حاجتنا إلى الإنصاف في الأمم المتحدة. نتناول شواغل وقضايا جسيمة، والأجوبة ليست دائما سهلة. ولكن إذا لم نمارس العدالة، فليس لدينا أي شيء آخر. هذا لا يتعلق باقتراح، بل بفعل الشيء الصحيح. ولم يسبق للجمعية العامة أن قالت شيئا عن حماس، لم تذكر شيئا واحدا عن حماس، حتى عندما تنفق جميعا على أن سلوك حماس يقوض أي أمل في السلام. ولم تنطق أبدا الجمعية العامة بكلمة "حماس" في أي قرار.

يوم الجمعة الماضي، لم يكن هناك مقرر ينص على أن اعتماد القرارات في إطار هذا البند من جدول الأعمال يتم بأغلبية الثلثين (انظر A/73/PV. 43) لم تتصرف الجمعية في ظل هذه الظروف؛ وبالمثل، ينبغي ألا يكون هناك قرار بانطباق أغلبية الثلثين الآن.

ينبغي ألا تكون هناك معايير مزدوجة في هذه القاعة. وأريد أن أكون واضحة بشأن نتائج هذا التصويت الإجرائي. وهذا قرار يعني مجرد عرقلة اعتماد مشروع القرار الذي قدمته الولايات المتحدة. والذين يتقدمون بهذا الاقتراح يريدون الفشل لمشروع قرارنا. أخي الكويتي يعرف ذلك، وكذلك مجموعة الدول العربية. ولا ينبغي للرئيسة أن تسمح لهم بأن يعملوا كما يحلو لهم.

وتحت الولايات المتحدة جميع الدول الأعضاء على الوقوف معنا في هذا التصويت الإجرائي. وبناء على ذلك، أحث جميع الدول الأعضاء على التصويت ضد اقتراح أغلبية الثلثين المطلوبة. فلنصوت لصالح مشروع القرار بالطريقة التي أريد بها التصويت، أي بالحصول على الأغلبية البسيطة، تماما كما اعتمدت جميع مشاريع القرارات الأخرى في إطار هذا البند من جدول الأعمال يوم الجمعة الماضي.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): لقد أصغيت باهتمام إلى التعليقات التي أدلى بها ممثلا الكويت والولايات المتحدة.

تشرع الجمعية العامة الآن في النظر في مشروع القرار A/73/L.42.

أعطي الكلمة لممثل الكويت للكلام في نقطة نظام.

السيد العتيبي (الكويت): أتكلم بالنيابة لمجموعة الدول العربية بوصف الكويت رئيسة المجموعة العربية لهذا الشهر.

إن بند جدول الأعمال قيد النظر المعنون، "الحالة في الشرق الأوسط"، وعلى نحو خاص القضية الفلسطينية، يرتبط ارتباطا مباشرا بالسلام والأمن الدوليين. وهذا البند مدرج منذ سنوات طويلة في جدول أعمال مجلس الأمن والجمعية العامة. واتخذت عشرات القرارات التي تدين الاحتلال الإسرائيلي وتطالب بإنهائه. وكذلك تدين ممارساته وسياساته التي تنتهك ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي. ولو كان قد تم إنهاء هذا الاحتلال لما كانت لدينا حاجة للنظر في اتخاذ أي قرارات بهذا الشأن. لذلك، فإن القضية الفلسطينية، وهي جوهر الصراع العربي الإسرائيلي، من المسائل المهمة التي تستوجب قراراتها الحصول على أغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين والمصوتين، وفقا للمادة ١٨ من الميثاق والمادة ٨٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة.

هذا هو مفهوم المجموعة العربية. ونتمنى على الرئاسة العمل وفقا للإجراءات والقواعد المعمول بها، علما بأنه كانت هناك سابقة، قرر فيها الرئيس الأسبق للجمعية العامة في حزيران/يونيه الماضي، أن هذا الوصف ينطبق على الحالة في الشرق الأوسط، أي وصف المسائل المهمة التي تمس السلم والأمن الدوليين. (انظر A/ES-10/PV. 38)

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثلة الولايات المتحدة الأمريكية بشأن نقطة نظام.

السيدة هيلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): الأغلبية البسيطة هي المطلوبة توفرها لاعتماد

العربية المتحدة، جمهورية تنزانيا الشعبية، أوزبكستان، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي

#### المعارضون:

ألبانيا، أندورا، أنتيغوا وبربودا، أستراليا، النمسا، بربادوس، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، كندا، كولومبيا، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، دومينيكا، الجمهورية الدومينيكية، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، هايتي، هندوراس، هنغاريا، الهند، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، كيريباس، لاتفيا، ليبيريا، ليتوانيا، لكسمبرغ، ملاوي، مالطة، جزر مارشال، المكسيك، ميكرونيزيا (ولايات - المتحدة)، موناكو، الجبل الأسود، ناورو، هولندا، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، رواندا، سانت كيتس ونيفيس، ساموا، سان مارينو، وسنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب السودان، إسبانيا، السويد، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توفالو، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، فانواتو.

#### الممتنعون عن التصويت:

أرمينيا، بوتان، بوركينا فاسو، كابو فيردي، شيلي، كوستاريكا، كوت ديفوار، فيجي، غابون، غينيا - بيساو، غيانا، آيسلندا، جامايكا، كينيا، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ليختنشتاين، منغوليا، نيبال، نيوزيلندا، النرويج، بالاو، الفلبين، سانت لوسيا، سري لانكا، سويسرا، تيمور - ليشتي.

حيث كانت نتيجة التصويت ٧٥ صوتا مؤيدا مقابل ٧٢، مع امتناع ٢٦ عضوا عن التصويت، فقد قررت الجمعية العامة

في هذه المرحلة، أود أيضا أن أبلغ الأعضاء بأن العديد من الوفود اتصلت بي بشأن الأغلبية المطلوبة لاعتماد مشروع القرار A/73/L.42. أما وقد أحطت علما بنص مشروع القرار الذي يتناول المسائل التي عاجلها مجلس الأمن، ومع الأخذ في الاعتبار المقرر الذي اتخذته الجمعية العامة خلال الجلسة العامة الثامنة والثلاثين للدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة انظر (A/ES-10/PV.38)، سأطرح على الجمعية العامة مسألة ما إذا كان من المطلوب توفر أغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين والمصوتين لاعتماد مشروع القرار A/73/L.42، وفقا لأحكام المادتين ٨٣ و ٨٤ من نظام الداخلي.

سنشرع الآن في البت في مسألة ما إذا كان من المطلوب توفر أغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين والمصوتين لاعتماد مشروع القرار A/73/L.42.

#### أُجري تصويت مسجل.

#### المؤيدون:

أفغانستان، الجزائر، أنغولا، الأرجنتين، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بليز، بوليفيا (دولة - القومية)، بوتسوانا، البرازيل، بروناي دار السلام، تشاد، الصين، جزر القمر، الكونغو، كوبا، جيبوتي، أكوادور، مصر، السلفادور، إثيوبيا. وغامبيا وغرينادا وغواتيمالا وغينيا وإندونيسيا وإيران (جمهورية - الإسلامية) والعراق واليابان والأردن وكازاخستان والكويت وقيرغيزستان ولبنان وليبيا ومدغشقر وماليزيا وملديف ومالي وموريتانيا وموريشيوس والمغرب وموزامبيق وناميبيا ونيكاراغوا والنيجر، نيجيريا، عُمان، باكستان، قطر، الاتحاد الروسي، سانت فنسنت وجزر غرينادين، المملكة العربية السعودية، السنغال، الصومال، جنوب أفريقيا، السودان، سورينام، الجمهورية العربية السورية، تايلند، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوغندا، الإمارات

الدولي وقرارات الأمم المتحدة المتخذة بهذا الشأن. وأن على إسرائيل أن تمتنع عن القيام بالأعمال العدائية واستخدام القوة بحق الشعب الفلسطيني. وعليها أن تتوقف فوراً عن السياسات والممارسات الباطلة غير القانونية، المتمثلة في بناء المستوطنات الإسرائيلية على أرض دولة فلسطين المحتلة.

إن دولنا تدين بلا تحفظ، جميع الأعمال الإرهابية أياً كان مرتكبها أو ضحاياها. كما ندين كل الدول والجماعات والأفراد التي تمارس الإرهاب أو تتغاضى عنه أو تحرض عليه. وإننا نؤمن بأنه ليس هناك أي مبرر للأعمال الإرهابية. وتدين دولنا أي عمل من شأنه أن يثير العنف وأن يعرض أرواح المدنيين للخطر. ونؤكد على ضرورة احترام القانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك ما يتعلق بحماية المدنيين، واتخاذ الخطوات المناسبة لكفالة سلامة المدنيين ورفاهيتهم، وضمان المساءلة عن جميع الانتهاكات.

ونشير إلى بعض من قرارات الأمم المتحدة الـ ٥٠٠ التي تدين إسرائيل، ونذكر من ضمن ما ذكرت آخر هذه القرارات، وهو القرار د-١٠/٢٠ الصادر بشأن حماية السكان المدنيين الفلسطينيين. إننا نطالب إسرائيل السلطة القائمة بالاحتلال، بأن تمتنع عن القيام بالأعمال العدوانية، وأن تتقيّد بالالتزامات والمسؤوليات القانونية الواقعة على عاتقها. إننا نشجب أي أعمال من شأنها أن تثير العنف وأن تعرض أرواح المدنيين للخطر. وندعو جميع الجهات الفاعلة إلى كفالة الحفاظ على الطابع السلمي للاحتجاجات، وإننا نشجب أيضاً إطلاق القذائف من قطاع غزة صوب مناطق مدنية إسرائيلية، كما ندعو إلى اتخاذ خطوات عاجلة لكفالة وقف فوري ودائم لإطلاق النار يتم التقيد به تماماً.

أن إسرائيل، ومنذ العام ١٩٤٧ وحتى وقتنا الحالي لم تحترم قراراً دولياً ولا قانوناً أخلاقياً ولا إنسانياً، بل إنها استمرت في انتهاك القرارات الدولية وخاصة قرارات الجمعية العامة الموقرة، وقرارات مجلس الأمن؛ دون أدنى اعتبار أو احترام لهذه المنظمة

أن اعتماد مشروع القرار A/73/L.42 يتطلب توفر ثلثي الأعضاء الحاضرين والمصوتين.

[بعد ذلك، ابلى وفد غواتيمالا الأمانة العامة بأنه كان ينوي التصويت ضد ذلك]

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): قررت الجمعية أن من المطلوب توفر أغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين والمصوتين لاعتماد مشروع القرار A/73/L.42.

أعطي الكلمة الآن للوفود التي ترغب في الكلام تعليلاً للتصويت قبل التصويت. وأود أن أذكر الوفود بأن تعليقات التصويت تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تُدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد المعلمي (المملكة العربية السعودية): سيدي الرئيسة، يشرفني أن أتحدث أمامكم اليوم، بالأصالة عن المملكة العربية السعودية، وبالنيابة عن مملكة البحرين، ودولة الإمارات العربية المتحدة والجمهورية اليمنية.

وأبدأ بالقول إننا نتفق تمام الاتفاق مع ما تقدم به زميلنا مندوب دولة الكويت، نيابة عن مجموعة الدول العربية. وبصفتنا الوطنية، فإن الدول الأربع تود أن تضيف الملاحظات التالية.

تشدد دولنا على أهميه السلام الدائم والشامل في الشرق الأوسط، باعتباره خياراً استراتيجياً لإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي على أساس حل الدولتين، وفقاً للمرجعيات الدولية، ومبادره السلام العربية لعام ٢٠٠٢، التي تتطلب قيام الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشريف، وعودة اللاجئين، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لجميع الأراضي العربية، بما فيها الجولان العربي السوري والأراضي اللبنانية.

وتؤكد دولنا على أن التوصل إلى حل دائم للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي لا يمكن أن يتم إلا بالوسائل السلمية، وفقاً للقانون

الحصار غير المشروع واللا إنساني المفروض جعل غزة سجنا مكشوفاً غير صالح للسكن فيه، جرى تصميمه كي يكون غير مستدام للحياة البشرية. وتمثل الحالة عقاباً جماعياً ضخماً وحقيقياً لسكان غزة بأكملهم، بمن فيهم النساء والأطفال. إنه جريمة حرب.

ومن أحدث الأفعال الوحشية التي ارتكبتها إسرائيل قتل أكثر من ١٦٠ فلسطينياً وإصابة آلاف آخرين خلال مسيرة العودة الكبرى السلمية في غزة. والواقع الآخر القائم على أرض الواقع الذي يتجاهله مشروع القرار تماماً وبصورة متعمدة هو استمرار الأنشطة الاستيطانية غير القانونية في الأرض الفلسطينية، الأمر الذي لا يشكل انتهاكاً صارخاً لاتفاقية جنيف الرابعة فحسب، بل أيضاً جريمة من جرائم الحرب. علاوة على ذلك، فإن ما تسمى بمشاركة إسرائيل في عملية السلام هي مجرد غطاء للتستر على سياستها المتمثلة في العدوان والتوسع. ونفذ نظام الاحتلال الإسرائيلي كل هذا الازدراء بسهولة يشجعه على ذلك التغييرات التي طرأت على المشهد السياسي في الولايات المتحدة وأدت إلى الاعتراف بالقدس عاصمة لما يسمى إسرائيل ونقل سفارتها إلى القدس.

كما تواصل إسرائيل الإنكار التام لأي حق للفلسطينيين في تقرير المصير. وانعكس هذا في قانون يهودية الدولة العنصري الذي تم سنه مؤخراً. بالإضافة إلى ذلك، اتخذت تدابير غير مسبقة نظام لتسريع تهويد القدس، وتغيير تركيبها الديموغرافية وهويتها الدينية والثقافية، والقضاء على الوجود الفلسطيني والمسيحي والإسلامي في المدينة المقدسة.

وتم اتخاذ جميع التدابير السالفة الذكر بينما كان مجلس الأمن يخفق في النهوض بمسؤولياته لوضع حد للاحتلال غير الشرعي والمأساة القائمة منذ عقود طويلة.

هذا الفشل هو نتيجة مباشرة للدعم المستمر والمطلق من جانب الولايات المتحدة لكل سياسات وممارسات النظام

التي هي عضو فيها، ولا للإرادة الدولية التي تدين انتهاكاتهم في حق الفلسطينيين. لذلك، فإن دولنا الأربع سوف تصوت ضد مشروع القرار A/73/L.42؛

خاصةً وأن القرار من شأنه أن يوفر غطاءً شرعياً لانتهاكات إسرائيل في حق الفلسطينيين، وأن يقوّض فرص تحقيق السلام الذي ننشده جميعاً من أجل التوصل إلى حل الدولتين. وأن هذا القرار سوف يصرف النظر عن القضية الأساسية التي نواجهها وهي الاحتلال والاستيطان والحصار، هذه هي عناصر القضية الرئيسية التي نواجهها في فلسطين، وفي غزة، وفي الضفة الغربية، وفي القدس الشريف؛ ولا ينبغي لنا أن نصرف انتباهنا أو اهتمامنا إلى أي شيء سوى إزالة هذه العراقيل التي تقف في وجه السلام. نرجو ونأمل من جميع الدول الأعضاء التصويت ضد مشروع القرار المطروح أمامكم.

**السيد خوشرو (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية):** أخذ الكلمة لشرح موقفنا بشأن مشروع القرار A/73/L.42 المعنون "أنشطة حماس وغيرها من الجماعات المقاتلة في غزة".

يستند مشروع القرار إلى الخداع، لأنه يتجاهل تماماً السبب الأساسي للنزاع - وهو احتلال إسرائيل غير القانوني المستمر منذ عقود لفلسطين. إن هذا الاحتلال لا يزال هو محور جميع النزاعات في الشرق الأوسط. إنه المصدر الرئيسي لممارسات إسرائيل الوحشية تجاه الشعب الفلسطيني على مدى أكثر من سبعة عقود. إنه السبب الجذري لاستمرار انتهاك حقوق الإنسان الأساسية للفلسطينيين وغيرهم من العرب الذين يزرعون تحت الاحتلال الإسرائيلي. وبمثل السبب الرئيسي للمعاناة والظلم المفروضين على الفلسطينيين، مما أدى إلى تشريد ما يقرب من ٦ ملايين لاجئ. ولهذا السبب، يعاني الفلسطينيون، المسلمون والمسيحيون على حد سواء، من حالة هي بمثابة تطهير عرقي.

والأسوأ من ذلك، أن مليوني فلسطيني تقريباً يعيشون في قطاع غزة في ظل الحصار الخانق الذي تفرضه إسرائيل. إن

القرار المشوه هذا سيزيد من جرأة النظام الإسرائيلي على مواصلة الحصار الوحشي المفروض على غزة منذ سنوات، مما يزيد من تفاقم الأزمة الإنسانية المريعة بالفعل هناك. كما أنه سيبعث برسالة خاطئة ومحبطة جدا للفلسطينيين، وخاصة في قطاع غزة. في الختام، أود أن أكرر التأكيد على أنه لا يمكن تحقيق

السلام في الشرق الأوسط عن طريق الإكراه أو التهيب أو السياسات التمييزية أو الانتقائية. إن إدانة الكفاح المشروع للفلسطينيين ضد الاحتلال غير قانونية وغير مشروعة وتخلو من الحكمة السياسية، وهي بالتالي غير مقبولة.

إن أي حل للأزمة يتطلب إنهاء الاحتلال واستعادة جميع الحقوق غير القابلة للتصرف للفلسطينيين، بما في ذلك حقهم في العودة، وتقرير المصير وإقامة دولتهم المستقلة القابلة للبقاء، والقدس الشريف عاصمة لها. وعلى الرغم من كل الأعمال الوحشية والمتهورة التي ترتكبها إسرائيل، إلى جانب الدعم الثابت، وخطط ومؤامرات الولايات المتحدة في هذا الصدد، فإننا على ثقة من أن جميع هذه الحقوق سوف تتحقق وأن قوة المنطق سوف تسود على منطق القوة.

**السيد العتيبي (الكويت):** بالنيابة عن المجموعة العربية، أطلب من جميع الدول الأعضاء التصويت ضد مشروع القرار A/73/L.42، الذي سنصوت عليه بعد قليل لأننا نعتقد بأنه يصرف الانتباه عن الأسباب الجذرية للقضية الفلسطينية ويسهم في كسر التوافق الدولي حولها.

فالسلام الشامل والعاقل والدائم في الشرق الأوسط يستند على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بما في ذلك قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦) ومبدأ الأرض مقابل السلام وخريطة الطريق، ومبادرة السلام العربية، التي تبنتها جميع الدول العربية في قمة بيروت في عام ٢٠٠٢. والتي نصت على أن تحقيق السلام مع إسرائيل وتطبيع العلاقات معها، يجب أن يسبقهما إنهاء احتلالها للأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، ونؤكد من جديد دعمنا للحل القائم على دولتين

الإسرائيلي. وتشجع هذه السياسات النظام على الاستمرار في سياساته غير القانونية وممارساته اللاإنسانية ضد الشعب الفلسطيني، في انتهاك واضح للقانون الدولي، والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وقرارات الأمم المتحدة، والأهم من ذلك، مبدأ الإنسانية.

يمثل تقديم مشروع القرار مثالا آخر على دعم الولايات المتحدة لرواية إسرائيل فيما يخص الصراع، وتبرير عدوانها على الفلسطينيين. إن مشروع القرار محاولة خادعة لتحويل انتباه المجتمع الدولي عن الأسباب الجذرية للصراع في الشرق الأوسط، أي احتلال الأراضي الفلسطينية. ترمي مبادرة الولايات المتحدة إلى تقويض الدعم الدولي المستمر والقوي لإحقاق قضية فلسطين. وهي تحاول تجاهل قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، التي اعتمدت على مدى عقود دعما للإعمال الكامل لحقوق الفلسطينيين. لذلك، فمشروع القرار لا يستهدف حركة حماس فحسب، بل ويستهدف أيضا تعددية الأطراف والدعم طويل الأمد الذي تقدمه المنظمة والدول الأعضاء فيها للشعب الفلسطيني.

ترفض جمهورية إيران الإسلامية رفضا قاطعا مشروع القرار. سنصوت ضده ونحث جميع الدول الأعضاء على أن تحذو حذونا وترفض بوضوح اعتماده. نحن نعترف بحركة حماس كحركة مقاومة مشروعة تقاوم من أجل تحرير الأرض الفلسطينية من الاحتلال الأجنبي. وحركة حماس جزء لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني وتدافع عن المدنيين الفلسطينيين ضد العدوان العسكري الإسرائيلي. هذا بكل المقاييس هو حق طبيعي ومشروع بموجب القانون الدولي.

وعلاوة على ذلك، قامت حركة حماس في السنوات الأخيرة باستمرار بدور هام ومسؤول في الحفاظ على الأمن في قطاع غزة، وظلت ملتزمة بعناصر اتفاق وقف إطلاق النار لعام ٢٠١٤. لذلك، فإن اعتماد أي قرار ضد حركة حماس، لن يخدم إلا مصالح نظام الاحتلال. كما أن اعتماد مشروع



غامبيا، غينيا، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، الأردن، كازاخستان، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليبيا، ماليزيا، ملديف، مالي، موريتانيا، موريشيوس، المغرب، موزامبيق، ناميبيا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، عمان، باكستان، قطر، الاتحاد الروسي، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، الصومال، جنوب أفريقيا، السودان، سورينام، الجمهورية العربية السورية، تونس، تركيا، الإمارات العربية المتحدة، أوزبكستان، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فييت نام، اليمن، زامبيا، زيمبابوي

الممتنعون عن التصويت:

أفغانستان، أنغولا، أرمينيا، بربادوس، بوتان، بوركينا فاسو، الكامبيون، كوت ديفوار، إكوادور، السلفادور، غينيا الاستوائية، إثيوبيا، غابون، غانا، غرينادا، غينيا - بيساو، غيانا، الهند، كينيا، منغوليا، نيبال، الفلبين، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سري لانكا، تايلند، تيمور - ليشتي، تونغغا، ترينيداد وتوباغو، أوغندا، جمهورية تنزانيا المتحدة، فانواتو

رفض مشروع القرار A/73/L.42 بأغلبية ٨٧ صوتا مقابل ٥٧ صوتا، مع امتناع ٣٣ عضوا عن التصويت.

[بعد ذلك، أبلغ وفدا أفغانستان وجنوب السودان الأمانة العامة أنهما كانا يعتزمان التصويت معارضين].

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل إعطاء الكلمة للوفود الراغبة في تعليق التصويت بعد التصويت، هل لي أن أذكر الوفود بأن تعليقات التصويت محددة بعشر دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد دانون (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): إن مشروع قرار اليوم، الوارد في الوثيقة A/73/L.42، يتيح فرصة للعودة عن الخطأ. وقد أتاح مشروع القرار الذي اقترحه الولايات المتحدة

إسرائيل وفلسطين اللتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن داخل حدود معترف بها على أساس حدود ما قبل ١٩٦٧.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/73/L.42، المعنون "أنشطة حماس والجماعات المسلحة الأخرى في غزة". طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

ألبانيا، أندورا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أستراليا، النمسا، جزر البهاما، بلجيكا، بليز، البوسنة والهرسك، البرازيل، بلغاريا، كابو فيردي، كندا، شيلي، كولومبيا، كوستاريكا، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، دومينيكا، الجمهورية الدومينيكية، إريتريا، إستونيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، آيسلندا، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، جامايكا، اليابان، كيريباس، لاتفيا، ليسوتو، ليبيريا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ملاوي، مالطة، جزر مارشال، المكسيك، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، موناكو، الجبل الأسود، ناورو، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بالاو، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، رواندا، سانت كيتس ونيفس، سان مارينو، صربيا، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب السودان، إسبانيا، السويد، سويسرا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، توفالو، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي

المعارضون:

الجزائر، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بوتسوانا، بروني دار السلام، الصين، جزر القمر، الكونغو، كوبا، جيبوتي، مصر،

السكنية الإسرائيلية، متعمدين استهداف المدنيين. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، أطلقت حماس قرابة ٥٠٠ صاروخ على إسرائيل خلال فترة يومين. إن حماس ترتكب جريمة حرب مزدوجة بإطلاقها للصواريخ من الأحياء الفلسطينية في غزة مباشرة على التجمعات السكنية المدنية الإسرائيلية. وقد شيدت حماس حوالي ٤٠ نفقا لأغراض إرهابية للتسلل إلى البلدات الإسرائيلية الحدودية لاختطاف وقتل الإسرائيليين. ونجحنا في كشف وتحديد ١٥ نفقا خلال هذا العام وحده، وكان آخرها في تشرين الأول/أكتوبر. ونفذت حماس مئات التفجيرات الانتحارية وحوادث إطلاق النار والطعن، ما أسفر عن مقتل وجرح آلاف الأبرياء. ونظمت أعمال شغب عنيفة لا نهاية لها بمحاذاة السياج الأمني بين إسرائيل وغزة، ساعية إلى غزو واحتياح إسرائيل، وهي تشجع الشبان الفلسطينيين على إطلاق أشياء مشتعلة باتجاه إسرائيل. إن عناصر حماس يستغلون سكان غزة - إخوانهم وأخواتهم الفلسطينيين - كدروع بشرية، وهو نشاط مؤسف وغير قانوني على حد سواء. وحماس تحرم شعبها من حقوقه الإنسانية الأساسية وتسرق مساعدات إنسانية ببلاتين الدولارات، ممولة من الضرائب التي يدفعها مواطنو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، لتمويل طموحاتها الإرهابية. ولا تفوت حماس يوما دون أن تنكر حق إسرائيل في الوجود في حد ذاته.

كما أن حماس تنتهك القانون الدولي انتهاكا صارخا بمواصلة احتجاز أربعة شبان إسرائيليين كانت قد أخذتهم رهائن. وفي عام ٢٠١٤، اختطفت حماس وقتلت أوروبون شاؤول، وهدار غولدن. كما تحتجز حماس أفرادها منغستو وهشام السيد، وهما شبان إسرائيليان يعانيان من أمراض عقلية. وترفض حماس تقديم أي دليل على أن هؤلاء الرجال لا يزالون على قيد الحياة ولا تسمح بزيارات اللجنة الدولية للصليب الأحمر لهم. إن الأمم المتحدة ملزمة قانونيا وأخلاقيا بضمان عودة أبنائنا.

وعلى الرغم من أن حماس تنتهك القانون الدولي انتهاكا صارخا، فإن قيادتها تملك الجرأة لأن تشكو إسرائيل لدى الأمم

وبدعم من تحالف عالمي للأمم المتحدة فرصة أخرى لإدانة حركة حماس أخيرا.

ونشكر الولايات المتحدة والسفيرة هيلي على وقوفها مع الحق، ونحن فخورون بأن أكثرية من الدول الأعضاء دافعت عن الحقيقة واتخذت موقفا أخلاقيا بإدانة حماس بسبب أعمالها الإرهابية التي لا تتوقف.

لقد حققنا الأكثرية اليوم. وكان يمكن لتلك الأكثرية أن تصل إلى الأغلبية لو لم يتم اختطاف التصويت باستخدام خطوة إجرائية سياسية. وكان بوسعنا جعل حماس تقف أمام العدالة بصوت واحد قوي شجاع. وينبغي للدول الأعضاء التي صوتت معارضة لمشروع القرار أن تخجل من نفسها. وأطلب من تلك البلدان أن تنتظر حتى يتعين عليها أن تتعامل فيه مع الإرهاب على أراضيها. إن صمت هذه البلدان في مواجهة الشر يكشف عن وجهها الحقيقي ويبين لنا مع أي جانب تقف - الجانب الذي لا يبالي بحياة الإسرائيليين والفلسطينيين الأبرياء الذين يسقطون ضحايا لإرهابي حماس. إن من يؤيدون الإرهاب اليوم سيضطرون لمواجهة عواقبه المميتة غدا.

نثني على الأطفال في إسرائيل - في سديروت وبتيفوت وأشكلون - الذين يتحملون بشجاعة المخاطر التي لا يمكن تصورها لسقوط الصواريخ. ونحن نفكر في سكان غزة كذلك؛ فهم يستحقون مستقبلا أكثر إشراقا، وليس مستقبلا يسيطر عليه نظام من الإرهابيين. إن العالم لن يلتزم الصمت إلى أن توقف حماس طرقها العنيفة وغير القانونية. وقد حان الوقت لذلك. وتعلم جميع الدول الأعضاء في هذه القاعة، سواء اختارت الاعتراف بذلك أم لا، أن حماس منظمة إرهابية إسلامية متطرفة تكرس جهودها لتدمير إسرائيل.

فعلى مدى السنوات الـ ١٣ الماضية، منذ أن انسحبت إسرائيل تماما من قطاع غزة وسيطرت عليه حماس بعنف، أطلق إرهابيو حماس أكثر من ١٣ ٠٠٠ صاروخ على التجمعات

حماس لاستخدامها العشوائي للنيران الصاروخية وغيرها من الأسلحة ضد المجتمعات والمدنيين الإسرائيليين. وتؤيد المملكة المتحدة تحقيق السلام الشامل بين الطرفين وتدعو إليه، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

إن مشروع القرار يوضح بجلاء أن جميع أعمال العنف ضد المدنيين غير مقبولة. وتدعو المملكة المتحدة جميع الجهات الفاعلة إلى ممارسة ضبط النفس والامتناع عن أي أعمال عنف أخرى. إن للفلسطينيين الحق في المشاركة في الاحتجاج السلمي وإسرائيل الحق في الدفاع عن نفسها، ولكن ينبغي أن تستخدم ضبط النفس في استخدام الذخيرة الحية. ويساورنا قلق بالغ إزاء الإصابات في كلا الجانبين، بما في ذلك عدد القتلى من الفلسطينيين في هذا العام.

ويجب على حماس أن تقرر ما إذا كانت على استعداد للقبول بمبادئ المجموعة الرباعية والانضمام إلى جهود السلام أم أنها ستواصل استخدام الإرهاب، بكل العواقب المترتبة على ذلك بالنسبة للسكان في غزة وإسرائيل. وبالتالي، فإننا نؤيد تماما دعوة مشروع القرار إلى اتخاذ خطوات ملموسة صوب تحقيق المصالحة بين الفلسطينيين، وإلى اتخاذ خطوات محددة نحو إعادة توحيد قطاع غزة والضفة الغربية تحت حكم السلطة الفلسطينية وكفالة أدائها لوظائفها على نحو فعال في قطاع غزة. ونرحب بالجهود التي تبذلها مصر ومكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والمجتمع الدولي الأوسع نطاقا تجاه تحقيق ذلك الهدف.

وما زلنا نشعر بقلق بالغ إزاء الحالة الإنسانية المتردية في غزة. ويجب أن تكون الأولوية الفورية للتخفيف من حدة التوتر وتجنب اندلاع نزاع آخر. وتتوقع من حماس والسلطة الفلسطينية وإسرائيل ألا يدخروا وسعا لمنع المزيد من التصعيد. وقد أجرينا مناقشات متكررة مع حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية بشأن الحاجة إلى التخفيف من القيود المفروضة على غزة. وترحب المملكة

المتحدة. ففي الأسبوع الماضي، بعث زعيم حماس إسماعيل هنية برسالة إلى الأمم تسلمت جميع الدول الأعضاء نسخا منها، يدين فيها إسرائيل ويدعو إلى المزيد من العنف. هل اتصل إسماعيل هنية بكم، السيدة الرئيسة؟ إنه الرجل الذي أثنى على أسامة بن لادن، ووصفه بأنه مجاهد. ويديه مخرّبة بدماء عدد لا يحصى من الأرواح البريئة. ولا يوجد فرق بين شر حماس ووحشية تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام أو تنظيم القاعدة أو جماعة بوكو حرام. فكل هذه المنظمات أخذت على عاتقها ترويع الأبرياء.

اليوم، وإذ يحتفل الشعب اليهودي بمعجزة الحانوكا (عيد التدشين)، اتخذت أكثرية من الدول الأعضاء موقفا أخلاقيا. فقد أيدت مشروع القرار، وأدانت حماس بشكل قاطع. واختارت دول أخرى التصويت معارضة لمشروع القرار. وجلس البعض بشكل سلبي على الهامش في محاولة لأن يبدوا محايدين أو موضوعيين. ولأكن واضحا: لا يوجد شيء هنا يسمى حياد. ولا يوجد شيء يسمى "كلا الجانبين". ولا توجد مساواة من الناحية الأخلاقية. فثمة منظمة إرهابية تهدد المدنيين وتنتهك القانون انتهاكا صارخا، وثمة دولة تحميه. واليوم، قامت أغلبية المجتمع الدولي بفضح حماس؛ وغض آخرون الطرف عنها. ولن يطول الوقت حتى تتوقف كل دول العالم عن إدارة ظهورها لآلاف الفلسطينيين والإسرائيليين الذين يسقطون ضحايا للإرهاب، وتعرب أخيرا بوضوح وعلى نحو لا لبس فيه عن إدانتها لحماس.

**السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية):**

تؤيد المملكة المتحدة تعليل التصويت الذي سيدي به بعد قليل ممثل النمسا باسم الاتحاد الأوروبي. وسندي بالبيان التالي بصفقتنا الوطنية.

صوتت المملكة المتحدة مؤيدة لمشروع القرار A/73/L.42، ونشكر الولايات المتحدة على عرضه، لأن من الصواب إدانة

إن الاتحاد الأوروبي مقتنع حقا بأن تحقيق حل الدولتين على أساس حدود عام ١٩٦٧، والقدس عاصمة للدولتين، والذي يلي الاحتياجات الأمنية الإسرائيلية والفلسطينية والتطلعات الفلسطينية لإقامة الدولة والسيادة، وينهي الاحتلال ويحل جميع المسائل المتعلقة بالوضع النهائي، وفقا لقراري مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩) و ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، والاتفاقات السابقة، هو السبيل الواقعي والعملي الوحيد لإنهاء النزاع وتحقيق السلام العادل والدائم. وسيواصل الاتحاد الأوروبي العمل صوب تحقيق هذه الغاية مع الطرفين وشركائه الإقليميين والدوليين.

والاتحاد الأوروبي يشعر بقلق عميق إزاء الحالة في غزة. ففي غزة مليوني شخص يعانون من أجل الوصول إلى الخدمات الأساسية وإمدادات كافية من المياه والكهرباء. والأوضاع الإنسانية مزرية. ونشيد بجهود المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، نيكولاي ملادينوف، للتخفيف من خطر حدوث المزيد من التدهور وتحسين الحالة الإنسانية.

وبشكل أعم، يود الاتحاد الأوروبي أن يعرب عن دعمه لجميع الجهات الفاعلة في المجال الإنساني، لا سيما وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). إن مساعدة الأونروا للاجئين الفلسطينيين هي عامل للاستقرار في غزة والمنطقة. ويجب أن تكون الأولوية الفورية للتخفيف من حدة التوترات وتجنب نشوب نزاع آخر في غزة. ونتوقع من سلطات الأمر الواقع في غزة أن تبذل قصارى جهدها لمنع المزيد من التصعيد. ويحث الاتحاد الأوروبي كل الجهات الفاعلة المعنية على التصرف بأقصى درجات ضبط النفس لتجنب المزيد من الخسائر في الأرواح ومنع أي تصعيد وعدم اللجوء إلى أعمال العنف أو استغلال المظاهرات السلمية لأي غرض آخر.

وفي حين نذكر حق إسرائيل في الدفاع عن النفس، فإننا نتوقع من السلطات الإسرائيلية أن تلتزم تماما بمبدأي الضرورة

المتحدة بالجهود التي بُذلت مؤخرا لتحسين الحالة الإنسانية، ولكن ما زال هناك الكثير الذي ينبغي القيام به. إن من حق شعب إسرائيل وسكان غزة العيش من دون خوف مستمر على أمنهم. وللشعبين كليهما الحق في العيش بأمان وفي سلام. ويجب اتخاذ خطوات عاجلة لمعالجة الأسباب الأساسية للنزاع.

ونحتاج الآن، أكثر من أي وقت مضى، إلى عملية سياسية توفر الحل القائم على وجود دولتين، استنادا إلى المعايير الراسخة التي ما فتئت المملكة المتحدة تعتبرها الإطار العملي الوحيد لتحقيق سلام عادل ودائم. ولذلك، فإن المملكة المتحدة كانت ستصوت لصالح مشروع القرار الآخر بشأن هذه المسألة، لو تم تقديمه. ولا تزال المملكة المتحدة ملتزمة بالعمل مع كلا الطرفين، فضلا عن الشركاء الإقليميين والدوليين، دعما لذلك الهدف.

**السيد كيكرت (النمسا) (تكلم بالإنكليزية):** يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، الذي أيدته المملكة المتحدة لتوها. يؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا والجبل الأسود وصربيا وألبانيا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل، البوسنة والهرسك؛ وبلد الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة ليختنشتاين، العضو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية؛ وكذلك أوكرانيا.

وإذ نكرر التأكيد على أن الاتحاد الأوروبي يؤيد مشروع القرار A/73/L.42، بشأن أنشطة حماس والجماعات المسلحة الأخرى في غزة، أود التأكيد والتشديد مرة أخرى على الالتزام القوي والمستمر من جانب الاتحاد الأوروبي بالمعايير المتفق عليها دوليا من أجل سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط، استنادا إلى القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والاتفاقات السابقة. وأي خطة سلام لا تعترف بتلك المعايير المتفق عليها دوليا محكوم عليها بالفشل.

نص مشروع القرار، في رأينا، ليس قويا بما فيه الكفاية في ما يتعلق بمبدأ حل الدولتين باعتباره هدفا الاستراتيجي. والإشارات الواردة في النص إلى متطلبات القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، في رأينا، ضعيفة جدا في هذا الصدد. والنرويج تؤيد العمل الذي تقوم به مصر من أجل المصالحة والتقارب بين الفصائل الفلسطينية. إن مشروع القرار، كما نراه، غير واضح فيما يتعلق بالمتطلبات الأساسية لحكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية، على النحو المعبر عنه في معايير المجموعة الرباعية.

وستواصل النرويج عملها كرئيس للجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدات الدولية المقدمة إلى لفلسطينيين من أجل تحقيق استقرار الوضع في غزة، وتعزيز الدعم الدولي للسلطة الفلسطينية، وزيادة الجهود الإنسانية في غزة.

**السيد ساندوفال منديوليا (المكسيك) (تكلم بالإسبانية):**  
صوتت حكومة المكسيك لصالح مشروع القرار A/73/L.42، لأنها تدين بشكل قاطع جميع أشكال العنف المرتكبة ضد السكان المدنيين والعاملين في مجال المساعدة الإنسانية من قبل أي جهة وفي جميع الأحوال، فضلا عن جميع أشكال ومظاهر الأعمال الإرهابية.

والمكسيك تؤيد استئناف الحوار، من أجل التوصل إلى حل عادل ودائم على أساس حل الدولتين، الذي يمكن إسرائيل وفلسطين من العيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا، وفقا لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة.

**السيد نغوين (فيت نام) (تكلم بالإنجليزية):** تقدر فيت نام أيما تقدير وتؤيد جميع الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي والإقليمي للمضي قدما بعملية السلام في الشرق الأوسط من أجل السلام والاستقرار والتعاون والتنمية في المنطقة. ونرى أن الصراع لا يمكن تسويته إلا من خلال المفاوضات السلمية الرامية إلى إيجاد حل شامل وعادل، على أساس قرارات مجلس الأمن

والتناسب في استخدامها للقوة. ولا غنى عن عودة السلطة الفلسطينية إلى قطاع غزة من أجل تحسين الظروف والأوضاع الإنسانية بشكل دائم. مع ذلك، ولضمان تحقيق نتائج دائمة، فإن إحداث تغيير جوهري في الوضع في غزة أمر بالغ الأهمية. ويجب أن يشمل ذلك إنهاء سياسة الإغلاق الإسرائيلية وفتح المعابر بالكامل، مع معالجة الشواغل الأمنية المشروعة لإسرائيل. وسيواصل الاتحاد الأوروبي دعم جهود الأمم المتحدة والمسامي المصرية الرامية إلى إعادة توحيد غزة والضفة الغربية تحت سلطة فلسطينية شرعية واحدة. كما سيستمر الاتحاد الأوروبي في العمل مع شركائه الإسرائيليين والفلسطينيين، ومع الجهات الفاعلة الإقليمية والمجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط، تحقيقا لتلك الغاية. وهناك حاجة ملحة لاستعادة الأفق السياسي. ولذلك، ارتفع صوت الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه خلال الأشهر الأخيرة للتأكيد من جديد على موقفها الموحد والراسخ في دعم حل الدولتين، واعتبار القدس عاصمة للدولتين في المستقبل.

**السيد الرويعي (البحرين):** تؤكد مملكة البحرين على موقفها الثابت والداعم للشعب الفلسطيني الشقيق ولكافة الجهود الرامية إلى تحقيق سلام عادل وشامل بين الفلسطينيين والإسرائيليين، والذي يؤدي إلى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، وفقا لمبادرة السلام العربية، ومبادئ حل الدولتين وقرارات الشرعية الدولية والأمم المتحدة ذات الصلة.

وإن مملكة البحرين تشدد على إدانتها ورفضها لجميع أشكال العنف والتطرف والاعتداءات والإرهاب ضد المدنيين، أيما كانت أسبابها ودوافعها، وتؤكد على ضرورة احترام القوانين والمواثيق الدولية ذات الصلة.

**السيد هاتريم (النرويج) (تكلم بالإنجليزية):** صوتت النرويج لصالح مشروع القرار A/73/L.42 وتود أن تقدم تعليلا للتصويت.

من جانب القوات الإسرائيلية، ولا سيما استخدام الذخائر وأسلحة الحرب أداة للقمع المتظاهرين العزل.

وفي الختام، ترفض شيلي أي ربط أو محاولة للربط بين الإرهاب والشعب الفلسطيني كله. فبلدنا يستضيف أكبر عدد من الفلسطينيين خارج الشرق الأوسط. وفي ذلك الصدد، تعرب شيلي عن امتنانها لإسهام الجالية الفلسطينية في تحقيق تنمية بلدنا وتقدمه.

**السيدة يانيث لوثا (إكوادور) (تكلمت بالإسبانية):** امتنع وفد بلدي عن التصويت، وأود أن أدلي بالبيان التالي تعليلا للتصويت.

بصفتنا دولة عضوا، فإن علينا واجبا ومسؤولية إزاء دعم الجهود الدبلوماسية والإقليمية والدولية بين الأطراف لضمان إحراز تقدم نحو حل سياسي ونهائي وعادل لجميع الأطراف فيما يتعلق بالحالة في الشرق الأوسط وقضية فلسطين. ويجب أن يستند حل كهذا إلى وجود دولتين - فلسطين وإسرائيل - بوصفه السبيل الوحيد لتحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط.

وقد أعادت إكوادور تأكيد دعمها الكامل لروح وطابع قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة، لا سيما القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) وجميع المبادرات التي اقترنت بعملية الحوار والتفاوض بين إسرائيل وفلسطين. وترى إكوادور أنه لا ينبغي أن تقتصر الحالة في الشرق الأوسط وقضية فلسطين على إدانة حماس وحدها، وأنها تتطلب إيجاد حل سلمي تفاوضي عاجل لها.

وختاما، تدين إكوادور الأعمال الإرهابية بجميع صورها، وتعيد مجددا دعوتها إلى وقف أعمال العنف أيا كان مصدرها.

**السيد بلانشارد (كندا) (تكلم بالإنكليزية):** تعد إدانة مجموعة من البلدان اليوم لدور حماس في استمرار البؤس في غزة وكذلك الخطر الذي تشكله على إسرائيل خطوة إيجابية. وما زلنا نرى اليوم أن هناك فرصة لاتباع نهج أكثر شمولا إزاء هذه المسألة

ذات الصلة، واحترام الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني والحقوق المشروعة لجميع البلدان في العيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن.

ونأسف لأنه لم يكن في وسعنا التصويت لصالح مشروع القرار A/73/L.42 بشأن أنشطة حماس والجماعات المسلحة الأخرى في غزة. وفي الوقت نفسه، نكرر موقفنا الثابت المتمثل في إدانة جميع أعمال الإرهاب بكل أشكاله ومظاهره.

**السيد سكوكنك تايبا (شيلي) (تكلم بالإسبانية):** لقد صوتت حكومة شيلي مؤيدة لمشروع القرار A/73/L.42 ونود توضيح موقفنا بشأن هذه المسألة.

تعرب شيلي مجددا عن تأييدها الكامل وغير المشروط للقرار ١٨١ (د-٣) الذي قرر المجتمع الدولي بموجبه إنشاء دولتين - إحداهما عربية والأخرى يهودية. وعليه، تعترف شيلي وتحافظ على علاقات دبلوماسية مع كل من دولتي إسرائيل وفلسطين. ونؤكد أيضا أن حق كليهما في بقائهما بوصفهما دولتين مستقلتين ديمقراطيتين وفي تعايش سلمي داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا، يجب التوصل إليه من خلال المفاوضات الثنائية بين الطرفين.

وبالنسبة لبلدنا، فلا نرى سببا أو سياقاً يمكنهما تبرير الأعمال الإرهابية. ونؤكد مجددا أيضا أنه يجب أن تفي التدابير التي اتخذتها الدول لمكافحة الإرهاب بالالتزامات الناشئة عن القانون الدولي الإنساني وميثاق الأمم المتحدة. وتدعو شيلي إلى تكثيف الجهود الرامية إلى التوصل إلى سلام دائم. وتدعو السلطة الفلسطينية أيضا إلى العودة إلى غزة دون إبطاء. ونحث إسرائيل على رفع القيود المشددة المفروضة على المواطنين الفلسطينيين في غزة وتحسين الظروف المعيشية الصعبة التي تؤثر على حياة مليوني شخص في تلك الأراضي. وندين جميع أعمال الاستفزاز والعنف التي تسبب الضرر للسكان المدنيين على كلا الجانبين قبل كل شيء. ونشعر بالأسف للاستخدام غير المناسب للقوة

وستواصل أيرلندا، إلى جانب شركائها في الاتحاد الأوروبي، العمل مع الطرفين وشركائها الإقليميين والدوليين لأجل تحقيق تلك الغاية.

وبوصفنا بلدا عانى من النزاعات وتمكن من التغلب عليها وتوطيد عملية سلام ناجحة بفضل الدعم الدولي الفعال، لا تزال أيرلندا تأمل في التغلب على الانقسامات والعداءات الطويلة الأمد. ويتطلب ذلك وجود القيادة والرؤية، جنبا إلى جنب مع الدعم الفعال من جانب المجتمع الدولي. ولا تزال إقامة سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط ممكنة. ويجب أن تستند إلى المعايير المتفق عليها وفي المدى البعيد، وأن تعترف بالاحتياجات والتطلعات الأمنية المشروعة لكلا الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي. ونرى أن من المهم إعادة تأكيد تلك التفاهات المشتركة. ونحث جميع زملائنا الأعضاء في الأمم المتحدة على دعم مشروع القرار اليوم.

**الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية):** تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/73/L.49 المعنون "إقامة سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط."

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار A/73/L.49؟

**السيد فاغنر (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية):** تطلب الولايات المتحدة إجراء تصويت مسجل على مشروع القرار A/73/L.49.

**الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية):** طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما،

في الجمعية العامة، ولكننا نعلم جميعا أن مجرد التصويت وإصدار القرارات ليسا حلا للنزاع. فلنغتنم هذه الفرصة لكي نشجع كلا الجانبين على استئناف المفاوضات المباشرة والعمل على تحقيق السلام الدائم لشعبيهما. وما تزال كندا ملتزمة بهدف تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط، بما في ذلك إنشاء دولة فلسطينية تعيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن مع إسرائيل. **الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية):** بذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٣٨.

**البند ٣٨ (تابع)**

**الحالة في الشرق الأوسط**

**مشروع القرار (A/73/L.49)**

**الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثلة أيرلندا لتعرض مشروع القرار A/73/L.49.

**السيدة بيرن ناسون (أيرلندا) (تكلمت بالإنكليزية):** يسر أيرلندا أن تعرض مشروع القرار A/73/L.49 المعنون "إقامة سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط."

وللأسف فإن سلاما كهذا لا يلوح في الأفق حاليا. ويتطلب حل النزاع في الشرق الأوسط بعد مضي ٢٥ عاما على التوقيع على اتفاقات أوسلو عكس التطورات السلبية الحالية في الميدان. ويعدنا النشاط الاستيطاني والعنف والإرهاب معا عن التقدم المحرز نحو حل الدولتين عن طريق التفاوض، بحيث تكون القدس عاصمة مستقبلية للدولتين.

وكما يشير مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة، فإنه يجب أن يستند حل الدولتين إلى المعايير المتفق عليها في المدى البعيد، بما في ذلك إنهاء الاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧. ويجب أن تلي تسوية النزاع الاحتياجات الأمنية الإسرائيلية والفلسطينية، وكذلك تطلعات الفلسطينيين إلى إقامة دولتهم ذات السيادة الوطنية وإيجاد حل لجميع مسائل الوضع النهائي.

المعارضون:

أستراليا، إسرائيل، ليبيا، جزر مارشال، ناورو، الولايات المتحدة الأمريكية

الممتنعون عن التصويت:

الكاميرون، كندا، كوت ديفوار، غينيا الاستوائية، غواتيمالا، هندوراس، ميانمار، بابوا غينيا الجديدة، ساموا، جنوب السودان، تيمور - ليشتي، فانواتو

اعتمد مشروع القرار A/73/L.49 بأغلبية ١٥٦ صوتاً مقابل ٦ أصوات، مع امتناع ١٢ عضواً عن التصويت (القرار ٨٩/٧٣).

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطيت الكلمة الآن للوفود التي ترغب في الإدلاء ببيانات تعليلاً للتصويت بعد التصويت. وأود أن أذكر الوفود بأن تعليقات التصويت تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد غفور (سنغافورة) (تكلم بالإنكليزية): صوتت سنغافورة مؤيدة لمشروع القرار A/73/L.42 الذي لم يعتمد، ومؤيدة للقرار ٨٩/٧٣ الذي اتخذ للتو. وحسب فهمنا، فمشروع القرار والقرار هذان مترابطان، ولهذا السبب تم النظر فيهما في نفس الجلسة العامة. وينبغي أن يفهم موقف سنغافورة على أنه يأخذ في الاعتبار مضمون القرار ومشروع القرار. وأود أن أشدد على أن موقفنا اليوم قد استرشد أيضاً بمبدأين رئيسيين.

أولاً، لا تتغاضى سنغافورة عن أعمال العنف ضد الأهداف المدنية، بما في ذلك إطلاق الصواريخ على المناطق المدنية. ونقر بحق إسرائيل في الدفاع عن النفس واتخاذ تدابير متناسبة في حماية سكانها المدنيين. ثانياً، نؤكد مجدداً موقفنا الثابت المتمثل في دعم التوصل إلى حل سلمي للمسألة الإسرائيلية - الفلسطينية من خلال حل الدولتين عن طريق التفاوض، تعيش بموجبه إسرائيل وفلسطين جنباً إلى جنب في سلام وأمن.

البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بلير، بوتان، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، البوسنة والمهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، بوروندي، كابو فيردي، كمبوديا، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، الكونغو، كوستاريكا، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، جيبوتي، دومينيكا، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، هايتي، هنغاريا، آيسلندا، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، كيريباس، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، ليبيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، موزامبيق، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، النرويج، عمان، باكستان، بالاو، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، رومانيا، الاتحاد الروسي، رواندا، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، الصومال، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي



**السيد منصور** (فلسطين) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيسة، على إدارتكم الماهرة للجمعية العامة بشأن هذه المسألة الهامة.

ويجب أن نبدأ بالتأكيد من جديد على خالص امتناننا العميق لجميع الدول الأعضاء التي وقفت إلى جانب العدالة اليوم، دعماً لقضية فلسطين المحققة، وحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف والتوافق العالمي في الآراء بشأن الإطار المرجعي للتوصل إلى حل عادل ودائم وسلمي للقضية الفلسطينية، التي هي جوهر النزاع العربي - الإسرائيلي. وإذ أن هذه الدول ثابتة من حيث المبدأ، فقد ساعدت على إيقاف المحاولات الرامية إلى تقويض عقود طويلة من الجهود الرامية إلى تسوية هذا الظلم على أساس القانون وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، التي تشكل العمود الفقري للتوافق الدولي وهي مفتاح السلام.

وقد تعزز هذا التوافق الدولي اليوم بالدعم القوي للقرار ٨٩/٧٣ بشأن تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط، والتأكيد من جديد على التزام الجمعية العامة بأسس ومعايير التسوية السلمية، على النحو المنصوص عليه في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبادئ مدريد، ومبادرة السلام العربية وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية. إن التأكيد القاطع، تمثيلاً مع العديد من قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن، بما في ذلك القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، أمر شديد الأهمية في ضوء الإجراءات الرامية إلى تقويض توافق الآراء العالمي للتوصل إلى حل عادل يحقق حقوق الشعب الفلسطيني وحل الدولتين دولتين، فلسطين وإسرائيل اللتين تعيشان جنباً إلى جنب في سلام ووثام، على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧.

ونشكر أيرلندا على عرضها القرار وبوليفيا على تعديلها مشروع القرار A/73/L.46 الذي كان أساساً للقرار. ونعرب عن عميق تقديرنا للوفود التي صوتت تأييداً للقرار، تأكيداً على مواقفها المبدئية وتضامنها. من الواضح أن المجتمع الدولي

وتشجع سنغافورة على تجديد الحوار فيما بين جميع الأطراف المعنية وتدعوها جميعاً إلى ممارسة ضبط النفس، وبذل قصارى جهودها لحماية المدنيين على جانبي الحدود، واتخاذ تدابير عاجلة لتهدئة الحالة. ويجب على جميع الأطراف أن تتحمل مسؤولية إنهاء العنف واستعادة الهدوء والتوصل إلى سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط.

**السيد دانون** (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): لقد اتخذت الأمم المتحدة قراراً آخر ضد إسرائيل (القرار ٨٩/٧٣)، إضافة إلى العدد المتزايد من القرارات التي تنزع الشرعية عن بلدي.

لقد فوتت هذه الهيئة فرصة أخرى لإدانة الإرهاب وإصدار بيان واضح ضد حماس، وهي تنظيم إرهابي يؤدي ويقتل الأبرياء الفلسطينيين والإسرائيليين، وتنكر حق إسرائيل في الوجود في حد ذاته وتحرف كل أمل في السلام عن مساره. وفي اليوم نفسه، اتخذت الجمعية العامة القرار الذي قدمته أيرلندا. وهذا يذكرني بالتعليق الشهير لسفير إسرائيل السابق لدى الأمم المتحدة، أبا إيبان، الذي قضى سنوات عديدة في هذا المبنى. حيث قال:

”إذا قدمت الجزائر قراراً يعلن أن الأرض مسطحة وأن إسرائيل قد سطحتها، فإنه سوف يتخذ بأغلبية ١٦٤ مقابل ١٣ صوتاً.“

ومنذ أن قال ذلك قبل أكثر من ٥٠ عاماً، لم يتغير شيء في هذه القاعة. فإذا كانت الأمم المتحدة تسعى إلى إحداث تغيير حقيقي في الشرق الأوسط، فعليها أن تبدأ بالأساسيات وبإدانة الإرهاب بشكل قاطع، والاعتراف بحق إسرائيل في الوجود بوصفها دولة يهودية ديمقراطية وأن ترفض بوضوح جميع الجهات الفاعلة التي لا تعترف بإسرائيل والمعايير الازدواجية والنفاق التي شهدناها هنا اليوم.

**الرئيسة** (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن دولة فلسطين.

ارتكاب الجرائم والإفلات من العقاب، على حساب الشعب الفلسطيني، والحل القائم على وجود دولتين، وهدف تحقيق السلام.

إن ما حدث اليوم في الجمعية العامة كان ناجماً عن التحريض على مواجهة لا لزوم لها، بدوافع وأهداف مشكوك فيها. وكان استغلال مسائل العنف والإرهاب، والغرض الصريح لتلك المواجهة، هو التسمية والتشهير بشكل صارخ وبتحيز. وهذا ليس من شأن الجمعية العامة؛ فدورها يتمثل في تعزيز الحلول التعاونية والمستدامة للمشاكل والنزاعات المعقدة في عالمنا. أما الإجراء الذي اتخذته الولايات المتحدة فيفعل العكس، فهو يفاقم التوترات ويقوض الجهود الجماعية والجادة التي تبذلها الأطراف المعنية للتهدئة، وبناء الثقة والاطمئنان، والسعي بحق لتحقيق المصالحة والسلام.

إن العنف والإرهاب عنصران خطيران لهذا النزاع، كما في غيره من النزاعات في جميع أنحاء العالم، إلا أننا نرفض المحاولات المغرضة لاختزال قضية فلسطين في مسألة العنف والإرهاب. إنها قضية سياسية وإقليمية ومسألة من مسائل حقوق الإنسان. إنها مسألة تتعلق بإنهاء الاحتلال. إنها تتعلق بشعب محروم من حقه في العيش في ظل الحرية والكرامة والسلام في وطنه. إن الروايات الزائفة التي تزيد من إلحاق الضرر بالجانب الفلسطيني وتعفي إسرائيل من مسؤولياتها غير مقبولة وتجاهل بشكل كامل الأسباب الجذرية للنزاع والأزمات المتكررة، وهو الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني والاستيطان وحصار أرضنا وقمع شعبنا.

ولذلك، نتوجه بخالص الشكر لجميع الوفود التي صوتت معارضة مشروع قرار الولايات المتحدة A/73/L.42، ورفضت السرد الكاذب والنهج المدمر، ونؤكد على أن هذا الأمر لا يقتصر على فلسطين؛ بل يجب رفضه في جميع الحالات. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يسمح بتفكيك النظام القائم على القواعد بهذه السهولة. ويجب الحفاظ على تعددية الأطراف والمؤسسات

لن يقبل بالتخلي عن القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة والمرجعيات الراسخة للتوصل إلى حل. وهذا هو الأساس والحد الأدنى لأي مشاركة في هذه المسألة بطريقة منصفة وبناءة.

ولن نتراجع في ذلك، سواء فيما يتعلق بالإجراءات المتخذة هنا في الأمم المتحدة أو في العملية السياسية. فمفاوضات السلام لا يمكن أبداً أن تكون ذات مصداقية - ولن تنجح أبداً - إذا انفصلت عن هذا المجال، كما يتضح من حالات الإخفاق التاريخية لعملية السلام والجمود السياسي الحالي.

وينبغي للدول الأعضاء التي تؤيد قرارات الأمم المتحدة بشأن قضية فلسطين منذ أمد طويل ألا تقبل الادعاءات الهجومية التي تحط من مواقفها الوطنية، والقيم المشتركة، والجهود المتعددة الأطراف بشأن هذه المسألة التي تكنسي أهمية على الصعيد العالمي. إننا نرفض أي تشهير أو إهانة موجهة إليهم لمساندتنا من حيث المبدأ. ونكرر التأكيد على أن تلك القرارات ليست أحادية الجانب أو معادية لإسرائيل؛ بل إنها تشريعات خطيرة تؤيد القانون والحقوق وتناصر السلام. والادعاءات بعكس ذلك غير صحيحة، وهذه القرارات تعالج جميع جوانب هذه المسألة، استناداً إلى القانون وبطريقة معقولة وغير استنفازية.

وفيما يتعلق بالنداءات التي تدعو إلى تحقيق التوازن، فإننا نقول إنه ليس هناك أي توازن أو تناسب في النزاع على الإطلاق. فهناك محتل، وشعبٌ محتلٌ، وقواعد القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان، واضحة في هذا الصدد. ولذلك، فإننا نرفض فرضية ضرورة تحقيق توازن في قرارات الأمم المتحدة كذريعة للقيام بما هي إجراءات واضحة معادية للفلسطينيين - وهي إجراء آخر في قائمة الإجراءات العقابية التي اتخذتها الإدارة الحالية للولايات المتحدة، التي بدأت بالقرار الاستنزائي بشأن القدس، في انتهاك لقرارات مجلس الأمن وتوافق الآراء العالمي، الذي اتخذ قبل عام واحد في مثل هذا اليوم، والذي يتضح أنه لا يؤدي سوى لتمادي إسرائيل في

وأود أن أقول للوفود التي صوتت مؤيدة مشروع قرار الولايات المتحدة إننا نشعر بخيبة أمل عميقة، لكننا نفهم أن لكل دولة الحق السيادي في تحديد تصويتها. ومع ذلك، فإننا نرى اليوم باعتباره وضعاً شاذاً ولا نزال مطمئنين بشأن الدعم المبدئي والتضامن المقدم إلى فلسطين من جميع أنحاء العالم. ونرفض رفضاً قاطعاً مبدأ القوة فوق الحق، ونؤكد من جديد على أن التدابير العقابية التي تهدف إلى تفويض حقوقنا، وإهانة شعبنا، وإضعافنا لن تؤدي بنا إلى الخضوع. إن حقوقنا غير قابلة للتصرف، وقضيتنا عادلة، ونحن نقف بحزم للدفاع عنها.

ولا بد لي أن أسأل أي شرف أو مجد يمكن أن يكون في مهاجمة شعب أعزل محتل، حرم من الحرية لمدة طويلة، وعانى كثيراً. أي شرف يمكن أن يكون في استخدام القوة لإلحاق الأذى، بدلاً من رفع الظلم ومساعدة المحتاجين حقاً؟ ليس هناك أي شرف على الإطلاق. إن الشعب الفلسطيني شعب صامد وأبى. ولن يستسلم لهذا الظلم؛ بل سيواصل السعي للتوصل إلى نهاية سلمية له بطريقة تكفل أعمال حقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حق تقرير المصير، وحق العودة، والحق في حياة حرة وكرامة تنعم بالسلام والأمن في دولته المستقلة، دولة فلسطين ذات السيادة، وعاصمتها القدس الشرقية.

**الرئيسة (تكلمت بالإسبانية):** بذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٣٨.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٠.

الدولية حيث إنها ضرورية لتحقيق التقدم البشري، والتغلب على التحديات العديدة التي نواجهها بشكل جماعي.

وقد تعارضت مبررات هذه المبادرة بشكل مباشر مع حقيقة أن قرارات الجمعية العامة بشأن قضيتنا حافلة بالإدانة الواضحة بالعنف والإرهاب ضد المدنيين في جميع الظروف. وقد صيغت بشكل صحيح، في إطار القانون الدولي، ومع إيلاء الاعتبار الواجب للسياق المتزايد لاحتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية، بما في ذلك القدس الشرقية منذ عام ١٩٦٧، وهو احتلال غير شرعي وليس المصير الأبدي المسبق للشعب الفلسطيني ويجب أن ينتهي.

ولا يمكننا أن نقبل بسرد أحادي الجانب يعزو العنف إلى الجانب الفلسطيني، بينما يتجاهل العنف والإرهاب الإسرائيلي اليومي ضد الأطفال والنساء والرجال الفلسطينيين، والذي يتجلى بطرق لا حصر لها، مما يستدعي الحماية الدولية التي لا يزال هذا الشعب محروماً منها بشكل غير عادل. إن هذه المبادرة لا تقدم أي حل. ولن يتم إيجاد حل لهذه الكارثة الإنسانية والبؤس الإنساني في قطاع غزة من خلال هذه الأعمال العدائية. وهناك حاجة ماسة إيجاد حلول سياسية وإنسانية. لا بد من رفع الحصار الإسرائيلي غير القانوني.

كما نشيد مرة أخرى بالجهود الأخوية التي تبذلها مصر نحو تحقيق المصالحة الفلسطينية. ولا تزال إحدى الأولويات الوطنية تتمثل في إنهاء هذا الانقسام الضار، ولم تشمل شعبنا وإعادة توحيد أرضنا، واستعادة سيطرة حكومة الوفاق الوطني الفلسطيني ومهامها في قطاع غزة، كما هو الحال في الضفة الغربية، بقانون واحد، وحكومة واحدة، وقوة أمنية واحدة، وذلك على أساس المبادئ التي وضعتها منظمة التحرير الفلسطينية. وندعو إلى وضع حد للنفاق الذي يدعو إلى المصالحة الفلسطينية، من ناحية، ولكنه يهدد بمعاque الفلسطينيين للقيام بها، من جهة أخرى.